

أسس البحث العلمي القانوني
دليل الطالب في كتابة الابحاث والأطروحات العلمية

اعداد

دكتور. باسم بشناق

٢٠١٣

مقدمة:

يعد البحث العلمي أحد المقومات الأساسية للحضارة والتقدم، فهو تلك الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لأعمال العقل والحواس وجميع الملكات من أجل فهم حقيقة الظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تحدث من حوله من أجل تسخيرها لخدمته. فالبحث يعني التفتيش والتنقيب عن مسألة معينة للوصول إلى حقيقتها. وإذا كان البحث في اللغة يعني البحث عن الشيء أي التفتيش عنه، فإنه في الاصطلاح يدور حول ذات الموضوع أي بذل الجهد في التحري والتفتيش والتتبع والدراسة لموضوع معين حتى يتبين حقيقته.

ولقد كان البحث والتفكير العلمي هو من ساهم في إخراج البشرية من الظلمات إلى النور وفي أبعادها عن شبح الخرافة التي يسيطر عليها. والذي كان يجعل الإنسان يقف عاجزاً أمام تفسير الظواهر الطبيعية التي تحيط به الأمر الذي جعله يعزي هذه الظواهر إلى قوى خارقة خفية. ولكن عندما بدأ الإنسان يعمل عقله لتفسير الظواهر الكونية المحيطة به والاستفادة منها، حتى جاء العصر الحديث الذي اعتمد فيه الإنسان في تفكيره على الأسلوب العلمي وبذلك استطاع أن يقف على حقيقة الظواهر والأحداث التي تقع من حوله. وإذا كان البحث العلمي في مختلف العلوم يحتل أهمية بالغة.

فإن البحث العلمي في مجال القانون يحتل ذات الأهمية حيث أن تحقيق العدالة التي ينشدها القانون لا يمكن تحقيقه إلا بالوصول إلى الحقيقة التي هي جوهر العدالة. ولا سبيل للوصول إلى الحقيقة إلا عن طريق البحث العلمي الذي عن طريقه يمكن الكشف عن حقيقة الأسباب الكامنة وراء المشكلات القانونية فيسهل حينئذ التوصل إلى الحل القانوني المناسب لها. كما يمكن عن طريق البحث العلمي إعداد الدراسات العلمية لبحث المشكلات القانونية الموجودة من قبل أو التي تظهر حديثاً في المجتمع وإيجاد أفضل الحلول القانونية لها. وسعياً منا إلى بذر ملكة البحث العلمي القانوني في نفوس طلبة كلية الشريعة والقانون - قسم الشريعة والقانون في كل من مرحلي البكالوريوس والماجستير، وإعدادهم بما يؤهلهم للقيام ببحوثهم القانونية أثناء الدراسة، وفي حياتهم العملية بعد الانتهاء من الدراسة الجامعية قمنا بإعداد هذا الدليل.

تمهيد: العلم والمعرفة

العلم والمعرفة

العلم في اللغة نقيض الجهل، وعلمت الشيء علماً، أي عرفته. ويأتي العلم بمعنى الفقه، فالعلم بالشيء هو الفقه فيه. واليقين هو العلم، فكل يقين علم وليس كل علم يقين. ذلك أن اليقين علم يحصل بعد استدلال ونظر، بينما قد يحصل العلم دون ذلك.

والعلم هو نوع من المعرفة، والمعرفة نوعان، معرفة عامة: من خلال المشاهدة والمعايشة والتعامل اليومي. ومعرفة خاصة: علمية دقيقة لا تستند إلى الحدس والاحتكاك فقط، بل أيضاً عن طريق التعلم والتحليل المنهجي والشامل للموضوع محل الدراسة.

والمعرفة أشمل من العلم، حيث أنها تحتوي جميع العلوم على اختلاف أنواعها طبيعية وانسانية واجتماعية.

والعلم في المنظور الحديث يحمل مفهوماً عاماً يشمل (النظريات والتطبيقات العملية، للمعارف المنظمة التي تم جمعها وتصنيفها أو اكتشافها وتطويرها، ودراسة العلاقة بينها ضمن مناهج وطرائق محددة)

والعلم في المنظور الإسلامي يأتي بمعنى القرآن والسنة أحياناً، لقول الله تعالى (ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير). وقد يأتي العلم بمعنى علم الدين، لقوله تعالى (قال الذين أوتوا العلم إن الخزي اليوم والسوء على الكافرين). غير أن القرآن الكريم تضمن إشارات تشير إلى العلم بالمفهوم الدنيوي المتصل بمعاش الإنسان، مثل تعليم الله الأسماء لآدم، وتعليم سيدنا داود استعمال الحديد.

وقد ورد في السنة النبوية إشارات إلى العلم بالمفهوم الدنيوي الدال على التحصيل الإنساني بالتجربة والتفحص عند قول المصطفى (أنتم أعلم بأمور دنياكم) في مسألة تأبير النخيل.

المبحث الأول: البحث العلمي، تعريفه، نشأته، أهميته، أهدافه

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

ليس من اليسير أن نحصر كل التعريفات التي أُطلقت على مفهوم (البحث العلمي)، حيث تعددت تلك التعريفات وتنوعت، تبعاً لأهدافه ومجالاته ومناهجه، لكن معظم تلك التعريفات تلتقي حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها، وفقاً لقواعد علمية دقيقة، وهذا يعطي نوعاً من الوحدة بين البحوث العلمية رغم اختلاف حياديتها وتعدد أنواعها.. وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم البحث العلمي، كما اختلفت مداخلهم وتباينت اتجاهاتهم حول هذا المفهوم، فكل واحد منهم قد نظر إليه من زاويته الخاصة وحسب ميوله أو قناعاته العلمية.. وعند تناول مصطلح (البحث العلمي) يُلاحظ أنه يتكون من كلمتين هما: (البحث) و(العلمي). أما البحث لغوياً فهو مصدر الفعل الماضي (بَحَثَ) ومعناه: (تتبع، سأل، تحرى، تقصى، حاول، طلب) وبهذا يكون معنى البحث هو: طلب وتقصي حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور، وهو يتطلب التنقيب والتفكير والتأمل، وصولاً إلى شيء يريد الباحث الوصول إليه. أما العلمي: فهي كلمة منسوبة إلى العلم، والعلم (Science): يعني المعرفة والدراسة وإدراك الحقائق؟ والعلم في طبيعته (طريقة تفكير وطريقة بحث أكثر مما هو طائفة من القوانين الثابتة).. وهو منهج أكثر مما هو مادة للبحث فهو (منهج لبحث كل العالم الأمريقي المتأثر بتجربة الإنسان وخبرته). أما العلم في منهجه فهو: (المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة والتجريب، وأما في غايته فهو الذي يتم بهدف تحديد طبيعة وأصول الظواهر التي تخضع للملاحظة والدراسة، فهدفه صوغ القوانين لأنه ليس بحثاً يجد في طلب الحقيقة العظمى النهائية، وإنما هو فقط أسلوب في التحليل يسمح للعالم بالوصول إلى قضايا مصاغة صوغاً دقيقاً).

ويذكر أن العلم لا يصلح أن نطلق عليه علماً إلا إذا توفرت فيه الشروط الأساسية الآتية:

١- وجود طائفة متميزة من الظواهر يتخذها العلم موضوعاً للدراسة والبحث.

٢- خضوع هذه المجموعة من الظواهر لمنهج البحث العلمي.

٣- الوصول في ضوء مناهج البحث إلى مجموعة من القوانين العلمية.

والعلم إما أن يكون نظرياً أو تطبيقياً فالنظري يتوجه إلى شرح للواقع، والتطبيقي يتوجه إلى التأثير في الواقع.

وعبارة البحث العلمي مصطلح مترجم عن اللغة الإنجليزية (Scientific Research)، فالبحث العلمي يعتمد على الطريقة العلمية، والطريقة العلمية تعتمد على الأساليب المنظمة الموضوعية في الملاحظة وتسجيل المعلومات ووصف الأحداث وتكوين الفرضيات.

ومن أشهر تعريفات البحث العلمي: هو أنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث).. ويؤكد هذا التعريف على عدة أبعاد أهمها حاجة البحث العلمي من الباحث إلى التفكير العلمي المنظم، وتحديد موضوع البحث واتباع منهج منظم، والحصول على نتائج صالحة للتعميم، ومن ثمَّ حل المشكلات.

ومن التعريفات التي قيلت في البحث العلمي أنه:

١- "إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها، وصولاً إلى الحقيقة التي يبني عليها أفضل الحلول لها".

٢- "التقصي المنظم، واتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها".

٣- "محاولة دقيقة ومنظمة ونافذة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق وحيرة الإنسان".

٤- "أنه استقصاء منظم يهدف إلى اكتشاف معارف والتأكد من صحتها عن طريق الاختبار العلمي".

"أنه العمل الفعلي الدقيق الذي يؤدي إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التأكد من صحتها".

وهذه التعريفات المختلفة تتفق فيما بينها وتتشرك في العناصر الآتية للبحث العلمي:

١. أنه سلوك إجرائي وأسلوب منهجي علمي.
٢. يعتمد على منهجية علمية في جمع البيانات وتحليلها.
٣. يهدف البحث العلمي لزيادة الحقائق التي يعرفها الإنسان ليكون أكثر قدرة على التكيف مع البيئة.
٤. يختبر البحث العلمي المعارف التي يتوصل إليها قبل إعلانها بهدف التأكد منها.
٥. البحث العلمي يشمل كل ميادين المعرفة ويعالج شتى أنواع المشاكل.

المطلب الثاني: نشأة البحث العلمي

يرتبط البحث العلمي في تاريخه العتيق بمحاولة الإنسان الدائبة للمعرفة وفهم الكون الذي يعيش فيه، وقد ظلت الرغبة في المعرفة ملازمة للإنسان منذ المراحل الأولى لتطور الحضارة.. وعندما حمل المسلمون العرب شعلة الحضارة الفكرية للإنسان، ووضعوها في مكانها السليم، كان هذا إيذاناً ببدء العصر العلمي القائم على المنهج السليم في البحث، فقد تجاوز الفكر العربي الإسلامي الحدود التقليدية للتفكير اليوناني، وأضاف العلماء العرب المسلمون إلى الفكر الإنساني منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة والتجريب، بجانب التأمل العقلي، كما اهتموا بالتحديد الكمي واستعانوا بالأدوات العلمية في القياس. وفي العصور الوسطى بينما كانت أوروبا غارقة في ظلام الجهل كان الفكر العربي الإسلامي يفجر في نقلة تاريخية كبرى ينابيع المعرفة. ثم نقل الغرب التراث الإسلامي، وأضاف إليه إضافات جديدة حتى اكتملت

الصورة وظهرت معالم الأسلوب العلمي السليم، في إطار عام يشمل مناهج البحث المختلفة وطرائقه في مختلف العلوم، التطبيقية والإنسانية. فقد تمثل المسلمون المنهجية في بحوثهم ودراساتهم في مختلف جوانب المعرفة.. والمنهجية التي اختطوها لأنفسهم تلتقي كثيراً بمناهج البحث الموضوعي في عصرنا، وشهد بذلك بعض المستشرقين الذين كتبوا مؤلفات يشيدون فيها بما يتمتع به العلماء المسلمون من براعة فائقة في منهج البحث والتأليف، ويبدو ذلك واضحاً في كتاب (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي) للمستشرق (فرانتر روزنتال). وأثبتت الدراسات المقارنة للمنهج العلمي الحديث والمنهج الذي سار عليه المسلمون في مجال علوم الطبيعة والكون أن المنهج العلمي الحديث وأسلوب التفكير المنطقي قد توفر لدى علماء المسلمين في بحوثهم واكتشافاتهم في مجال الطب والكيمياء والصيدلة وعلوم الكون وبقية فروع العلم التطبيقي.

المطلب الثالث: أهمية البحث العلمي

للبحث العلمي أهمية فائقة في حياتنا. فهو يساعد في فهم وتوضيح الظواهر المحيطة بنا، ويعمل على تفسيرها وإيجاد الحلول للمشاكل المختلفة التي تواجه الإنسان. كما يسعى البحث العلمي إلى اكتشاف الحقائق والعمل على تطبيقها للاستفادة منها في حياتنا العامة. ويمكن ذكر أهمية البحث العلمي في النقاط الآتية:

١- يفتح البحث العلمي آفاقاً واسعة أمام الباحث لاكتشاف الظواهر المختلفة، في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، بالاعتماد على مصادر المعلومات والبيانات الأولية والثانوية. وقد أنشأت الدول المتقدمة مراكز للأبحاث والدراسات.

٢- البحث العلمي هي الوسيلة التي تستطيع المجتمعات بواسطتها اجتياز العقبات، والتخطيط للمستقبل ولذلك فإننا نجد أن الدول المتقدمة تستخدم البحث العلمي بشكل كبير وتنفق عليه موازانات ضخمة.

٣- البحث العلمي ضروري لجميع الفئات من مدرسين وطلاب ومتخصصين في المجالات المختلفة، حيث يساهم في اعتماد البحث كمبدأ في حل المشكلات.

المطلب الرابع: أهداف البحث العلمي

كما ذكرنا سابقاً فإن البحث العلمي نشاط إنساني يهدف إلى فهم الظواهر بالتعرف على الواقع ودراسة العلاقات بين المتغيرات وبناء النماذج والعمل على التنبؤ بالمستقبل، ثم إيجاد الطرق المناسبة لضبط الظواهر أو التحكم بها وبناء عليه فهناك خمسة أهداف للبحث العلمي:

- ١- **الفهم**: ونقصد به دراسة الواقع - وفهم الظاهرة موضوع البحث والتعرف على الظروف والعوامل المؤثرة فيها - وفهم العلاقات بين المتغيرات. إضافة إلى فهم قوانين الطبيعة وتوجيهها لخدمة الإنسان.
- ٢- **التنبؤ**: وهو من أهم أهداف العلم والبحث العلمي كما ذكر سابقاً، ويشترط بالتنبؤ أن يكون مبنياً على أساس سليم بعيداً عن التخمين. والتنبؤ هو "عملية الاستنتاج التي يقوم بها الباحث بناءً على معرفته السابقة بظاهرة معينة، وهذا الاستنتاج لا يعتبر صحيحاً إلا إذا استطاع إثبات صحته تجريبياً.
- ٣- **الضبط والتحكم**: أي السيطرة على الظواهر والتدخل لحجب ظواهر غير مرغوب فيها، وإنتاج ظواهر مرغوب فيها. وهذا من أهم أهداف التخطيط المبني على البحث العلمي الصحيح.
- ٤- **إيجاد الحلول للمشكلات المختلفة**: المشكلات التي تواجه الإنسان في تعامله مع البيئة التي يعيش فيها.
- ٥- **تطوير المعرفة الإنسانية**: في البيئة المحيطة بكافة أبعادها وجوانبها، في الطبيعة والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والإدارة والاجتماع وخلافه.

المبحث الثاني: أنواع البحث العلمي

يقسم البحث العلمي تبعاً لطبيعة العلم التي يجري عليها، فهناك أبحاث تتعلق بالعلوم الطبيعية وأخرى تتعلق بالعلوم الإنسانية.

المطلب الأول: بحوث العلوم التطبيقية

تعد هذه البحوث علمية وتطبيقية في آن معاً أي أن أهميتها الأساسية تنبع من صلاحيتها للتطبيق وهو ما يعود على المجتمع بالنفع الكبير. فهذه البحوث هي التي تؤدي إلى تطوير الصناعات المختلفة في الدول وتعتمد هذه البحوث على المنهج التجريبي والذي يقوم على الملاحظة وفرض الفروض والتحقق من صحتها ثم تطبيق نتائجها على المجالات المختلفة ومن أهم المجالات هذه الأبحاث الكيمياء والفيزياء والهندسة والطب والزراعة وغيرها.

المطلب الثاني: بحوث العلوم الإنسانية

تعد هذه البحوث بحثاً نظرية وليست عملية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها أو قابليتها للتطبيق وتعمل هذه في مجال الفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع والتاريخ والأدب واللغة والقانون. وتهدف هذه البحوث إلى تعميق المعرفة وتبسيطها للإنسان حتى يستطيع الاستفادة منها في جوانب الحياة المختلفة.

ويحتل كلا النوعين من هذه البحوث أهمية كبيرة في حياة الشعوب والدول حيث أن التقدم في أحدها دون الآخر لا يؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة في نهضة المجتمع.

المبحث الثالث: مناهج البحث العلمي

المطلب الأول: تعريف المنهج في البحث العلمي

ترجمة كلمة منهج باللغة الإنجليزية: Method ونظائرها في اللغات الأوروبية ترجع إلى أصل يوناني يعني: البحث أو النظر أو المعرفة. والمعنى الاشتقاقي لها يدل على الطريقة أو المنهج الذي يؤدي إلى الغرض المطلوب.. وفي معاجم اللغة العربية يعني المنهج: الطريق الواضح.

وفي المدلول الاصطلاحي تعني أنها: طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم بقدر الإمكان.

ويحدد أصحاب المنطق الحديث (المنهج) بأنه: فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين.

لذلك فالمنهج في مجال البحث العلمي هو مجموعة الخطوات التي يجب إتباعها للوصول إلى هدف محدد أو لاكتشاف الحقيقة.

وعليه فإن على الباحث أن يسلك منهجاً معيناً في بحثه يسير على هداه ويلزم نفسه به طيلة هذا البحث حيث أن ذلك يساعده على إنجاز البحث بشكل منظم.

وكلما كان منهج البحث واضحاً ومحدداً كلما كان البحث دقيقاً ونتائجه أقرب للصواب. وبالنظر لأهمية المنهج العلمي في البحث فقد ظهر في هذا الشأن علم متخصص هو "علم المناهج" الذي يمكن الباحث من سلوك السبل التي توصله إلى الحقيقة.

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن مناهج البحث العلمي تختلف باختلاف العلوم، حيث هناك مناهج تصلح للعلوم الطبيعية، وأخرى تصلح للعلوم الإنسانية.

وبما إننا نبحث في أصول البحث القانوني لذلك سوف نركز على مناهج البحث المتبعة في مجال القانون حيث يمكن للباحث في مجال القانون أن يتبع احد هذه المناهج أو بعضها أو حتى جميعها لإنجاز البحث.

المطلب الثاني: المناهج المتبعة في مجال البحث القانوني

الفرع الأول: المنهج الوصفي

أولاً- تعريف المنهج الوصفي Descriptive Methodology

يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

وهناك من يعرفه بأنه "طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها".

وهناك تعريف آخر للمنهج الوصفي وهو "محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها.

ويعتبر بعض الباحثين بان المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الاخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي. لان عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة انواع البحوث العلمية. ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم، اي ما هو كائن وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات. كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة الى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها.

المنهج الوصفي إذن خطوة أولى في كل مجال معرفي يتأسس، لأن طبيعة الدراسات الوصفية أنها تكشف في معظمها عن ماهية الظاهرة والظواهر المختلفة، ويعتبر هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة ويستخدم فيه عدد من الأساليب الفرعية التي يمكن أيضاً تسميتها مناهج وهي: المسح والاحصاء ودراسة الحالة والتحليل.

أ. أسلوب المسح:

الذي يعتبر واحداً من الأساليب الأساسية في المنهج الوصفي وهو عملية نتعرف بواسطتها على المعلومات الدقيقة المتعلقة بموضوع البحث، ويعتمد على تجميع البيانات والحقائق، وليس قاصراً على مجرد الوصول إلى الحقائق والوصول عليها.. ولكنه يمكن أن يؤدي إلى صياغة مبادئ هامة في المعرفة... كما يمكن أن يؤدي إلى حل للمشاكل العلمية، ويمكن من اكتشاف علاقات معينة بين مختلف الظواهر التي قد لا يستطيع الباحث الوصول إليها بدون مسح.

مثال: عمل دراسة قانونية تتعلق بأثر التوعية القانونية في المدارس على معرفة الطلبة بحقوقهم الدستورية.

فهنا يلجأ الباحث إلى عمل مسح للمدارس التي تقوم بالتوعية القانونية، كالمدراس الثانوية وفيها يقوم بجمع البيانات عن نوعية التوعية القانونية التي يتلقاها طلبة المدارس، نوعية الطلبة... وغيرها من المعلومات.

ب. أسلوب دراسة الحالة:

يهتم بجميع الجوانب المتعلقة بالشيء المدروس، ويقوم على التعمق في دراسة المعلومات المرتبطة بمرحلة معينة من تاريخ حياته أو دراسة جميع المراحل التي مر بها، وتتضمن طريقته التحليل الشامل والدقيق لتطور ووضع الشيء المدروس، ويختلف هذا الأسلوب عن أسلوب المسح في أن دراسة الحالة تتطلب الفحص التفصيلي لعدد قليل وممثل من الحالات.. ولكن أسلوب المسح يتطلب تجميع البيانات الكمية من عدد كبير من الحالات.

مثال: دور التوعية القانونية في الحد من ظاهرة أخذ القانون باليد.

وهنا يلجأ الباحث إلى دراسة عدد من قليل من الحالات التي تقوم بالتوجه الى الجهات القانونية لتقديم شكاوى ضد أشخاص قاموا بالتعدي على حقوقهم، وعدم قيامهم بأخذ القانون باليد.

ج. أسلوب الإحصاء:

وهو الذي يزودنا بطريقة لتصنيف البيانات التي جمعت في دراسة ما، فالإحصاء كما يعرف كل باحث يتضمن شيئاً من الرياضيات، وعلى هذا فإننا نستطيع الحديث عن الإحصاء باعتباره لغة وصفية يهدف إلى تقرير درجة الدقة التي تبدو عليها البيانات والاستنتاجات الخاصة بدراسة ما.

ويجب أن نشير إلى أن الطرق الإحصائية تستخدم بفعالية عادة بالنسبة للمواد ذات الطبيعة الكمية.. وعلى ذلك فإن معرفة الإحصاء تكون مفيدة في منهج المسح ولكن الإحصاء مهم بالنسبة لمنهج البحث الأخرى.

د. الأسلوب التحليلي:

معنى التحليل:

يقصد بالتحليل تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر و الأحداث و الوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة و عزل عناصرها عن بعضها بعضا و معرفة خصائص و سمات هذه العناصر و طبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الاختلافات و دلالاتها لجعل الظواهر واضحة و مدركة من جانب العقل.

لذلك يعرف الأسلوب التحليلي بأنه:

مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى، والعلاقات الارتباطية لهذه المعاني من خلال البحث الشكلي والموضوعي، والكمي والكيفي للسمات الظاهرة في هذا المحتوى.

التحليل الكمي و التحليل الكيفي .

التحليل الكمي: هو ترجمة المحتوي إلى أرقام و نسب و اعداد و إحصائيات ومعدلات ثم حساب التكرار لتحديد مواقع التركيز و الاهتمام أو تهميش فحضور المصطلح أو غيابه في المضمون يعطي تفسيرات ودلالات تفيد الباحث.

التحليل الكيفي: هو تفسير و تحليل نتائج و كشف أسبابها و خلفياتها لماذا كان الاهتمام وما القصد من ذلك.

ثانياً- مزايا المنهج الوصفي و عيوبه

أ) المزايا

- ١- يساعد المنهج الوصفي في إعطاء معلومات حقيقية دقيقة تساعد في تفسير الظواهر الإنسانية والاجتماعية.
- ٢- اتساع نطاق استخدام المنهج الوصفي لتعدد الطرق المتاحة أمام الباحث عند استخدام المنهج الوصفي، مثل أسلوب المسح، أو تحليل العمل، أو الدراسات المقارنة، أو تحليل المضمون.
- ٣- يقدم المنهج الوصفي توضيحا للعلاقات بين الظواهر، كالعلاقة بين السبب والنتيجة، بما يمكن الإنسان من فهم الظواهر بصورة أفضل.
- ٤- يتناول المنهج الوصفي الظواهر كما هي على الواقع دون تدخل من قبل الباحث في التأثير على مسارها، مما يعطي نتائج أكثر واقعية.

ب) العيوب

- ١- قد يستند البحث الوصفي إلى معومات مشوهة ولا تستند إلى الواقع سواء كانت عن قصد من قبل الباحث أو غير قصد. كأن تكون الوثائق والسجلات المستخدمة غير دقيقة مثلاً.
- ٢- هناك احتمال تحيز الباحث لآرائه ومعتقداته، فيأخذ البيانات والمعلومات التي تنسجم مع تصوره ويستبعد التي تتعارض مع رأيه، وهذا راجع إلى أن الباحث يتعامل دائماً مع ظواهر اجتماعية وإنسانية غالباً ما يكون طرفاً فيها.
- ٣- غالباً ما يستخدم الباحث مساعدين عند القيام بالدراسات الوصفية وذلك من أجل جمع البيانات والمعلومات، فصدق وانسجام هذه البيانات يعتمد على مدى فهم المساعدين لأهداف البحث.
- ٤- صعوبة إثبات الفروض في البحوث الوصفية لأنها تتم عن طريق الملاحظة وجمع البيانات المؤيدة والمعارضة للفروض دون استخدام التجربة في إثبات هذه الفروض. فالباحث في الدراسات الوصفية قد لا يستطيع ملاحظة كل العوامل المحيطة بالظاهرة، مما يعيقه في إثبات الفروض.
- ٥- هناك صعوبة التنبؤ في الدراسات الوصفية وذلك لأن الظواهر الاجتماعية والإنسانية تتصف بالتعقيد، وذلك لتعرضها لعوامل عدة.

الفرع الثاني: المنهج الاستقرائي

يعنى هذا المنهج استقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعمم على الكل باعتبار أن ما يسري على الجزء يسرى على الكل (فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام) فمثلاً يقوم الباحث بدراسة المسائل القانونية الجزئية أو الفرعية المتشابهة دراسة معمقة وذلك بغرض الكشف عن القاسم المشترك بينها، ومن خلال الربط بين العلة والمعلول، أو بين السبب والمسبب، ثم يخلص من ذلك إلى وضع قاعدة عامة أو نظرية عامة تحكم هذه المسائل ولعل أهم مجالات هذا المنهج البحث تتمثل في استقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة العامة التي

تحكم الموضوع. مثال ذلك استقرار أحكام القضاء الإداري المتعلقة بالرقابة على أعمال الإدارة، أو أحكام القضاء المتعلقة بفكرة الرقابة على دستورية القوانين.

الفرع الثالث: المنهج الاستنباطي

هذا المنهج هو على عكس المنهج الاستقرائي الذي بيناه سابقاً حيث أن المنهج الاستنباطي يبدأ من الحقائق الكلية لينتهي إلى الحقائق الجزئية، أي من العام إلى الخاص. فالباحث عندما يسلك هذا المنهج البحثي ينطلق من قاعدة عامة ليقوم بتطبيقها على الحالات الخاصة أو الفردية. مثال ذلك أن يستند الباحث في مجال القانون الجنائي إلى قواعده العامة ليرى مدى إمكانية تطبيقها على الظواهر الإجرامية الحديثة مثل الإرهاب، وخطف الطائرات، وغسيل الأموال، وجرائم الاعتداء على برامج الكمبيوتر.

ولابد من الإشارة إلى عدم إمكانية القول بانعدام الصلة بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، ذلك أن كلاً منهما يكمل الآخر، فإذا كان المنهج الاستقرائي هو الطريق نحو تكوين القواعد العامة، فإن المنهج الاستنباطي هو الطريق نحو تطبيق هذه القواعد على الحالات الفردية لاختبار مدى فعاليتها وصلاحياتها لذلك فإن الباحث في مجال القانون يستعين بكلا المنهجين عادة لأعداد بحثه.

الفرع الرابع: المنهج المقارن

هو المنهج الذي يعتمد عليه الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، كالشريعة الإسلامية، وذلك لبيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسألة القانونية محل البحث.

ويحتل منهج البحث المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، حيث انه يمكن الباحث من الإطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم الوطنية، مما يمكنه من الكشف عن أوجه

الاتفاق أو الاختلاف أو القصور بين هذه النظم، ومن ثم يستطيع الباحث أن يضع أمام المشرع أفضل الحلول ليستعين بها إذا ما أراد أن يعدل النظم والقوانين القائمة أو يضع نظم أو قوانين جديدة.

وهناك ثلاثة أساليب يمكن اتباعها في المنهج المقارن، وهي على النحو الآتي:

الاسلوب الاول: اتباع اسلوب المقارنة العامة مع القوانين والانظمة المعمول فيها في انظمة قانونية متقدمة وحديثة، بحيث يتم التطرق الى الموضوع محل البحث في هذه الانظمة وكيفية تناولها له، ومن ثم يثار الى تناول الموضوع والمشكلة المثارة من خلال بقية البحث واطهار المشكلة فيه دون اعادة التطرق الى القوانين محل المقارنة بشكل تفصيلي.

الاسلوب الثاني: هو أسلوب المقارنة الأفقية الذي يقوم على بحث المسألة في كل قانون أو نظام قانوني على حدة، بحيث لا يعرض لموقف القانون الآخر حتى ينتهي من بحث المسألة في القانون الأول.

الاسلوب الثالث: هو المقارنة الرأسية، وفيه يتناول الباحث كل جزئية من جزئيات البحث في القانون الوطني مع القانون وكل القوانين التي يقارن بينها في آن واحد. وهنا إذا استخدم الباحث الاسلوبين الثاني والثالث فإنه ملزم بتضمين عنوان البحث القانون أو القوانين التي سيقوم بالمقارنة فيها.

مثال: جرائم الانتخابات في التشريع الفلسطيني، دراسة مقارنة مع التشريعين المصري والأردني.

ولكن هنا يجدر التنويه أن لجوء الباحث إلى المنهج المقارن يجب أن يكون بهدف الاستفادة من القوانين أو الانظمة المرغوب بالمقارنة فيها بحيث تكون هذه القوانين أو الانظمة تتناول المسألة محل البحث ومتقدمة على القانون الوطني في تنظيمها.

أما اذا كان القانون أو النظام المراد المقارنة فيه لا ينظم الموضوع محل البحث أو يعالجه بطريقة أقل جودة وكفاءة من القانون الوطني، فتصبح المقارنة في غير محلها، وهنا ينصح الباحث بعدم اللجوء الى المنهج المقارن.

الفرع الخامس: المنهج التاريخي

يعتمد هذا المنهج البحثي على دراسة المسألة محل البحث في القوانين القديمة من اجل فهم حقيقتها في القانون المعاصر. فاعتماد هذا المنهج يساعد الباحث على فهم الحاضر من خلال دراسة وملاحظة الماضي.

فعندما يتناول الباحث القانوني موضوع النظام الديمقراطي مثلاً ، يبدأ ببحثه بدراسة التطور التاريخي لفكرة الديمقراطية في النظم السياسية القديمة لكي يتوصل إلى التطور الذي رافق هذا الموضوع إلى أن وصل إلى النظام الديمقراطي الحالي. كما أن القضاء كثيراً ما قد يلجأ إلى المنهج التاريخي للوقوف على حقيقة النص القانوني الواجب التطبيق على النزاع.

المبحث الرابع: أركان البحث العلمي

لإمكانية إجراء البحث العلمي في مجال القانون لابد من توافر ثلاثة أركان هي:

الركن الاول: المشكلة القانونية التي تحتاج الى البحث

الركن الثاني: الشخص الذي يتولى بحث هذه المشكلة (الباحث)

الركن الثالث: خطة البحث

المطلب الاول: مشكلة البحث

البحث العلمي القانوني يهدف أساساً إلى التوصل إلى الحقيقة بشأن مشكلة قانونية معينة من أجل إيجاد الحلول لهذه المشكلة، اذا البحث القانوني لا يوجد إلا حيث توجد المشكلة، فوجود المشكلة القانونية هو أول فرضيات وجود البحث القانوني.

ولابد للباحث من إدراك وجود المشكلة وجمع المعلومات حولها، ولا بد له أيضاً من صياغة المشكلة

البحثية بشكل محكم.

الفرع الأول: المقصود بمشكلة البحث

مشكلة البحث: تعني موقف غامض بحاجة إلى تفسير.

بمعنى آخر: هي عبارة عن تساؤل أو بعض التساؤلات الغامضة التي قد تدور في ذهن الباحث حول موضوع الدراسة التي اختارها وهي تساؤلات تحتاج إلى تفسير يسعى الباحث إلى إيجاد إجابات شافية ووافية لها .

مثال: مدرس يشعر بعدم اهتمام طلابه ولا يعرف سبباً لذلك، فهو يواجه مشكلة! لماذا لا يهتم طلابي بدروسهم؟ هل هذا يرجع إلى أسلوبي؟

وعندما نكون أمام مشكلة قانونية، نكون أمام مسألة قانونية غامضة نحتاج إلى حلها.

مثال على مشكلة قانونية: وجود برلمان فلسطيني، ولكن هذا البرلمان لا يستطيع القيام بالوظيفة المطلوبة منه بشكل يرضي الناخبين. اذن هناك مشكلة! لماذا البرلمان لا يستطيع القيام بدوره المطلوب؟ هل بسبب هيمنة السلطة التنفيذية عليه؟ أم بسبب ضعف مؤهلات وكفاءة أعضاء البرلمان؟ أم هناك أسباب أخرى.

ومن خلال البحث العلمي القانوني يستطيع الباحث الوصول إلى حلّ لهذه المشكلة القانونية المحددة. وتكون صياغة المشكلة بشكل جملة مترابطة تحمل في طياتها سؤال مركزي.

وفي المثال السابق تكون الصياغة على النحو الآتي:

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في استيضاح حقيقة دور البرلمان في النظام السياسي الفلسطيني، وسبب قصور أداءه خلال المدة المحددة في هذا البحث.

مثال آخر على مشكلة قانونية:

وجود قانون عقوبات يجرم الاتجار والتعاطي وزراعة المخدرات، وعلى الرغم من ذلك تنتشر المخدرات في فلسطين، وكلما تم القبض على أشخاص يتاجرون بها أو يتعاطونها يتم الافراج عنهم من قبل القضاء! فما هو السبب في ذلك؟ هل هناك قصور تشريعي في قانون العقوبات؟ أم هناك قصور تشريعي في قانون الاجراءات، أم في الصلاحيات الممنوحة لرجال الضبط القضائي في ملاحقة المجرمين، أم بسبب عدم وجود معمل جنائي؟

وتكون صياغة المشكلة في المثال السابق كالاتي:

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في استيضاح ظاهرة انتشار المخدرات في فلسطين، وافلات المجرمين من العقاب بالرغم من القاء القبض عليهم.

وغالباً ما تتعلق مشكلة البحث القانوني في استقصاء مسألة قانونية أو عدة مسائل من ناحية المشرع في مدى دقة تنظيمه لهذه المسألة موضوع البحث، هل سها المشرع عن تنظيمها، او ثمة خلل أو قصور في التنظيم التشريعي لهذه المسألة، فينبه الباحث القانوني المشرع، ويوصي بتنظيمها تلافياً لهذا النقص.

وخلال البحث في هذه المسألة يقوم الباحث بعرض وجهة نظر الفقه فيها، من خلال الآراء التي اتفقت مع وجهة نظر المشرع الوطني والآراء التي اختلفت معه، وكذلك موقف الفقه من سهو المشرع عن تنظيم مسألة ما، وهل اعد بدائل يستنير بها المشرع؟.

كما يمكن للباحث أن يتعرض إلى موقف القضاء من المسألة محل البحث، من خلال أحكام القضاء، ومدى مطابقتها لما ورد في نصوص القانون، أو محاولتها لتطوير القانون عن طريق التوسع في التفسير.

كما يتعرض الباحث إلى موقف القضاء عند سهو المشرع عن تنظيم مسألة ما ومدى العودة لمبادئ العدالة والإنصاف أوالمبادئ العامة للقانون في مثل هذه الحالة، بمعنى يتناول الباحث تحديد السياسة القضائية في المسألة مناط البحث.

الفرع الثاني: مصادر الحصول على مشكلة البحث القانوني

أولاً- الممارسة العملية

يواجه الباحث في بيئته العملية كثير من المواقف القانونية الغامضة التي لايجد لها تفسيراً وان خبرته العملية تنتج له تحديدها ودراستها.

ثانياً- القراءات والدراسات

ان القراءة الناقدة لبعض المسلمات الموجودة في الكتب القانونية والتي ربما تكون محل نظر، من الممكن أن تكون مصدراً لمشكلة البحث القانوني.

ثالثاً- الدراسات السابقة

ان هذه الدراسات تحتوي على توصيات ومقترحات من الممكن ان تكون عناوين لمشكلات قانونية جديدة تستحق الدراسة.

المطلب الثاني: الباحث

هو الشخص الذي يقوم بالبحث، فيختار المشكلة التي تصلح موضوعاً للبحث ويحدد نطاقها وأفضل المناهج لبحثها ويضع الخطة العلمية المناسبة لهذا البحث.

ويسمى الباحث في لغة القانون (المؤلف) وينشأ له حق على مؤلفة يسمى (حق المؤلف) تحميه قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية.

وغالباً ما يقوم بالبحث العلمي شخص واحد، ولكن قد يقوم به أكثر من شخص أو فريق من الباحثين ويسمى في هذه الحالة بالبحث المشترك أو البحث الجماعي.

الفرع الثاني: صفات الباحث الجيد

هنالك مجموعة صفات يجب أن يتصف بها الباحث أهمها:

أولاً- الموهبة:

أي أن تكون لديه القدرة على التفكير والتحليل والاستنتاج العقلي بطريقة علمية منظمة.

ثانياً- الكفاءة في العلم وسعة المعرفة:

الموهبة لوحدها لا تكفي فلا بد أن يكون الباحث على معرفة علمية كافية بموضوع البحث أي المشكلة القانونية التي سيبحث فيها، ولهذا يجب عليه أن يطلع على كافة المراجع العلمية التي تتصل بموضوع البحث والمواضيع ذات الصلة. حيث يجب أن يعرف الباحث شيئاً عن كل شيء وان يعرف كل شيء عن مجال تخصصه.

ثالثاً- الرغبة:

هي من العوامل الأساسية لنجاح أي بحث لان البحث العلمي هو طريق طويل وشاق وملئ بالمتاعب ولا يصل إلى نهايته إلا من توافرت لديه الرغبة الحقيقية في البحث العلمي.

رابعاً- الصبر:

يجب أن يكون الباحث صبوراً فلا يجزع إذا طال به الوقت دون أن يصل إلى الحقيقة ولا يضيق ذرعاً كلما واجهته مشكلة.

خامساً- الأمانة العلمية:

يجب أن يتحلى الباحث بالأمانة العلمية لان البحث العلمي أمانة ومسؤولية يتحملها الباحث، وتقتضي الأمانة العلمية أن يقوم الباحث بعرض الحقيقة التي يتوصل إليها كما هي دون تشويهه أو تحريف أو انتقاص منها.

كما أن من دواعي الأمانة أن يشير الباحث بدقة إلى المراجع التي استفاد منها وان ينسب الآراء إلى أصحابها وذلك بالإشارة إلى المراجع التي اخذ منها في هامش بحثه. كما ينبغي إلا يشوه آراء الآخرين أو يجرحها بالنقد اللاذع إذا كانت لا تروق له.

سادساً- التواضع:

يجب على الباحث أن يتحلى بالتواضع العلمي وان يتعد عن الغرور فلا يبالغ في مديح نفسه ولا يصف آراءه بأنها عين الصواب بل عليه أن يقول (ولعل الصواب كذا...) أو (واحسب أن الصحيح كذا...). لذلك لا يجوز للباحث الحديث عن نفسه أو تمجيد بحثه أثناء البحث، ويجب عليه دائماً الابتعاد عن استخدام (ضمير المتكلم) وخاصة في المراحل الأولى من رحلته في البحث العلمي، فيقول أنا أقول أو أنا أرى أو (نحن نرى...) وفي (تقديرنا...) (وقد قلنا...) إلى غير ذلك من العبارات. ويستعيض عنها بالقول (ويرى الباحث..) (ومن وجهة نظر الباحث..) وغيرها من العبارات التي تشير الى الباحث بشكل متواضع. كما يجب أن يعرض الباحث آراء الآخرين بأمانة وموضوعية سواء كان يتفق أو يختلف معها.

المطلب الثالث: خطة البحث

تعد خطة البحث من العناصر الجوهرية لأي بحث علمي فهي المرشد الذي يوجه الباحث أثناء قيامه بالبحث. فالباحث لا يستطيع أن يشرع في البحث قبل أن يضع لنفسه خطة ترسم له الطريق الذي سوف يسلكه في البحث بحيث يعرف جيداً ومنذ البداية من أين سيبدأ ومتى سينتهي، وما هي الموضوعات التي سوف يتطرق إليها أثناء البحث.

فخطة البحث هي كالرسم الهندسي الذي لا يتصور إنشاء المبنى بدونه والخطة التي يضعها الباحث قبل الدخول في البحث هي خطة تمهيدية وليست نهائية، لأنها تشمل على الخطوط العريضة والعناصر الرئيسية لموضوع البحث، دون التطرق إلى التفاصيل. أما الخطة النهائية فلا توضع إلا عند البدء في كتابة البحث بالفعل. وذلك بعد أن يكون الباحث قد اطلع على كافة مراجع البحث واكتملت لديه كل التفاصيل.

محتوى خطة البحث

تشتمل خطة البحث على عنوان البحث، و مقدمة عامة، وأهمية البحث، ومشكلة البحث، وأسئلة البحث وفرضيات البحث، وأهداف البحث، ونطاق وحدود البحث، ومنهجية البحث، وهيكلية البحث (تقسيم البحث) والدراسات السابقة، والمراجع المنوي استخدامها.

أولاً- عنوان البحث

وهو التسمية المختارة للبحث والتي تعبر عن موضوعه، ويتم تسجيل البحث في الجهات الرسمية تحت هذا العنوان، والعنوان هو الذي يبين حدود الموضوع ويشترط في العنوان ما يلي:

- ١- أن يكون محددًا بمعنى أن يكون نصاً في الموضوع محل البحث.
- ٢- أن يصاغ في صورة جملة تقريرية وليس في صيغة استفهامية - أي في صيغة سؤال.

٣- يجب أن يكون بأقل قدر من الكلمات.

٤- يجب أن يكون جديداً ومبتكراً.

٥- يجب أن يكون مثيراً للانتباه، لكي يجذب الناس إلى قراءة البحث والاستفادة منه.

وهناك أربعة أسئلة عادة ما يجب أن يتضمنها عنوان البحث المختار، وهي: ماذا؟ أين؟ متى؟ كيف؟

مثال: الرقابة البرلمانية في التشريع الفلسطيني، خلال المدة ١٩٩٤-٢٠٠٧. دراسة تحليلية مقارنة.

معايير اختيار موضوع البحث

هنالك مجموعة معايير يجب أن يراعيها الباحث وهو يختار موضوع البحث ومنها:

١- صلاحية الموضوع للبحث:

أي مدى قدرة البحث في الموضوع على تحقيق فائدة علمية وعملية للمجتمع. وذلك بان يتناول مشكلة حقيقية تشغل الرأي العام أو طائفة معينة من أفراد المجتمع، وتقدم الحلول المناسبة لها.

٢- حداثة الموضوع:

يجب أن يكون موضوع البحث جديداً، إما إذا كان الموضوع قديماً وقد تم بحثه باستفاضة من قبل كما يقال قتل بحثاً فلا يكون هنالك جدوى من البحث فيه.

٣- تحديد موضوع البحث:

حيث يجب على الباحث أن يحدد موضوع البحث تحديداً دقيقاً لأن ذلك سوف يعينه على إنجازته، كما أن ذلك سوف يرشده إلى المراجع التي تتصل بموضوع بحثه اتصالاً وثيقاً.

فليس من المقبول أن يختار الباحث موضوعاً كأسباب الإباحة في القانون الجنائي مثلاً. لأن هذه الأسباب عديدة وكل سبب يصلح بذاته لأن يكون موضوعاً لبحث مستقل، كما لا يجوز له أن يختار أركان القرار الإداري لأن هذه الأركان متعددة وكل منها يصلح بذاته لموضوع بحث مستقل.

وفي المقابل فإذا كان موضوع البحث ضيقاً للغاية فان ذلك سيقيد انطلاق تفكير الباحث، وذلك بسبب ندرة المراجع الخاصة بهذا الموضوع مما يصيب الباحث بالملل والإحباط ويفقده الثقة بنفسه.

٤- إمكانية بحث الموضوع:

يجب أن يتأكد الباحث أن لديه الإمكانية لبحث الموضوع الذي يختاره من حيث وجود المراجع المتخصصة والتي قد لا تكون موجودة في دولته مما يتطلب معه السفر إلى دولة أخرى. وقد تكون هذه المراجع بلغة أجنبية لا يعرفها الباحث.

ويذهب البعض إلى ضرورة أن يسأل الباحث نفسه مجموعة من الأسئلة منها:

١- هل يستحق هذا الموضوع ما يبذل فيه من جهد؟.

٢- هل من الممكن كتابه رسالة أو بحث عن هذا الموضوع؟.

٣- هل في طاقتي أنا أن أقوم بهذا العمل؟.

٤- هل أحب هذا الموضوع وأميل إليه؟.

ثانياً- المقدمة Introduction

تمثل المقدمة مدخلاً للبحث تحدد لمن يقرأها اتجاه البحث ومضمونه وما يرمي إليه من أهداف، ومقدمة البحث على الرغم من أنها لا تحتل من البحث سوى أسطر قليلة قد تشكل صفحة واحدة أو صفحات قليلة إلا أنها تعطي للقارئ انطباعاً شمولياً عن موضوع ومشكلة البحث.

وعليه فإن المقدمة تشمل مجموعة من الفقرات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعنوان البحث.

مثال: إذا كان العنوان:

العلاقة بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني، دراسة وصفية تحليلية مقارنة.

فإن المقدمة تشتمل على مجموعة من الفقرات كالاتي:

١- فقرة عن النظام السياسي الفلسطيني والسلطات المكونة له.

٢- فقرة عن التنظيم الدستوري للعلاقة بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني.

٣- فقرة أخيرة يعرض فيها الباحث ما سيتناوله من خلال البحث وتحتوي على عناوين الفصول الرئيسية التي وضعها الباحث في هيكلية (تقسيم) البحث، ويقوم بصياغتها بجمل مترابطة.

وينصح دائماً بكتابة مقدمة البحث بعد الانتهاء من اعداد البحث نهائياً، ولكنه ليس شرطاً فيمكن كتابتها منذ البداية، لأن الباحث يفترض أن يكون على علم مسبق بما سيتناوله من خلال القراءة والمعرفة المسبقة لموضوع البحث.

ثالثاً- أهمية البحث:

يتم صياغة أهمية البحث من خلال قيام الباحث بالاجابة عن سؤال يسأله لنفسه، وهو لماذا قام باختيار هذا البحث؟. أو بعبارة أخرى، لماذا هذا البحث مهم من وجهة نظر الباحث؟

مثال: بحث بعنوان العلاقة بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني

تأتي أهمية إعداد هذا البحث للأسباب الآتية:

أ. حداثة التجربة الفلسطينية في بناء النظام السياسي الرسمي، وعدم الوضوح الكامل في بنية هذا النظام منذ تشكيله.

ب. وجود إشكاليات قانونية في تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، واستمرارها حتى التاريخ المحدد في النطاق الزمني لهذا البحث، والتي تحول دون إمكانية استقرار هذا النظام.

ج. تأثر حقوق المواطن الفلسطيني وحرياته بشكل سلبي نتيجة قصور تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث.

رابعاً- مشكلة البحث

سبق وأن تم توضيح مفهوم مشكلة البحث.

خامساً- أسئلة البحث

ويتم اشتقاق الاسئلة من مشكلة البحث التي تمثل السؤال المركزي للبحث، وليس بالضرورة دائماً وضع أسئلة للبحث القانوني، وعادة يتم الاكتفاء بطرح مشكلة البحث.

سادساً- فرضيات البحث

أ. تعريف الفرضية أو الفرض

الفرض في اللغة هو رأي علمي لم يثبت بعد، أو افتراض على سبيل الجدل.

بمعنى أن الفرض هو تخمين أو أستنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث في بداية دراسته مؤقتاً، وشرح ما يلاحظه من الحقائق والظواهر الخاص بمشكلة البحث.

أو يمكن تعريفه بأنه تفسير مؤقت يوضح مشكلة ما أو ظاهرة ما.

أو هو عبارة عن رأي مبدأى لحل مشكلة يحاول أن يتحقق منه الباحث بأستخدام المادة المتوفرة لديه.

ب. مكونات الفرضية

الفرضية عادة ما تتكون من متغيرين الأول المتغير المستقل، والثاني المتغير التابع، والمتغير المستقل لفرضية في بحث معين قد يكون متغير تابع في بحث آخر حسب طبيعة البحث والغرض منه.

أمثلة على الفرضيات:

مثال (١) - أداء المجلس التشريعي لمهامه بشكل فاعل، يتأثر بشكل كبير بعدم وجود كفاءات قانونية بين أعضاء المجلس.

في هذا المثال المتغير المستقل هو عدم وجود كفاءات قانونية في المجلس التشريعي، والمتغير التابع هو أداء المجلس التشريعي المتأثر بعدم وجود كفاءات قانونية.

مثال (٢) - أداء المجلس التشريعي لمهامه بشكل فاعل، يتأثر بشكل كبير بطريقة تشكيل المجلس.

في هذا المثال المتغير المستقل هو طريقة تشكيل المجلس التشريعي، والمتغير التابع هو أداء المجلس التشريعي المتأثر بطريقة تشكيل المجلس.

ج. أنواع الفرضيات:

١- الفرض المباشر (الإيجابي) الذي يحدد علاقة إيجابية بين متغيرين

مثال: توجد علاقة بين أداء المجلس التشريعي لمهامه بشكل فاعل، وعدم وجود كفاءات قانونية بين أعضاء المجلس.

٢- الفرض الصفري (السلبى) الذى يعنى العلاقة السلبية بين المتغير المستقل والتابع.

مثال: لا توجد علاقة بين اداء المجلس التشريعي لمهامه بشكل فاعل، وعدم وجود كفاءات قانونية بين أعضاء المجلس.

د. شروط صياغة الفرضية:

١- معقولة الفرضية وإنسجامها مع الحقائق العلمية المعروفة أى لا تكون خيالية أو متناقضة معها.

٢- صياغة الفرضية بشكل دقيق ومحدد قابل للأختبار وللتحقق من صحتها.

٣- قدرة الفرضية على تفسير الظاهرة وتقديم حل للمشكلة.

٤- أن تتسم الفرضية بالإيجاز والوضوح فى الصياغة وبالبساطة والإبتعاد عن العموميات أو التعقيدات وإستخدام ألفاظ سهلة حتى يسهل فهمها.

٥- أن تكون بعيدة عن إحتتمالات التحيز الشخصى للباحث.

٦- قد تكون هناك فرضية رئيسية للبحث أو قد يعتمد الباحث على مبدأ الفروض المتعددة (عدد محدود) على أن تكون غير متناقضة ومكاملة لبعضها.

سابعاً- هدف البحث

يتعلق هدف البحث القانوني فى أغلب الاحيان بمحاولة الباحث وضع حلول قانونية للمشكلة المطروحة من خلال البحث، وذلك باقتراح تنظيم تشريعي معين من خلال نصوص قانونية جديدة أو تعديل نصوص قانونية قائمة.

ثامناً- نطاق وحدود البحث

بمعنى النطاق الزماني والمكاني للبحث

تاسعاً- منهج البحث

المنهج الذي قام باختياره الباحث من المناهج السابق توضيحها، وهنا يجب أن يؤدي المنهج الذي يتم اختياره إلى الوصول إلى حل للمشكلة المطروحة.

عاشراً- هيكلية البحث (تقسيم البحث)

بعد أن يختار الباحث عنوان البحث ينتقل إلى تقسيم البحث بحيث يتناول كل تقسيم جزءاً من موضوع البحث ويوضع له عنوان خاص يعبر عن هذا الجزء، وتختلف هذه التقسيمات من بحث لآخر حسب حجم موضوع البحث وما يثيره من مسائل فإذا كان موضوع البحث كبيراً قسم البحث إلى قسمين أو أكثر، أو بابين أو أكثر، وكل قسم أو باب يقسم إلى تقسيمات فرعية. وإذا كان موضوع البحث متوسطاً قسم إلى فصول. وإذا كان موضوع البحث صغيراً قسم إلى مباحث وهكذا. وعادة نبدأ من الأوسع نطاقاً إلى الأضيق نطاقاً، والتقسيم يأخذ المسميات الآتية. قسم، باب، فصل، مبحث، مطلب، فرع، أولاً، أ، ١.

وفي اللغة الإنجليزية يتم تقسيم البحوث إلى فصول (chapters) ولا يوجد ما يقابل الأقسام أو الأبواب كما في اللغة العربية. وكثير من الباحثين العرب يستخدم ذات التقسيم في اللغة الإنجليزية (الفصول) مهما بلغ حجم موضوع البحث.

ويجب على الباحث مراعاة الأمور التالية عند وضع تقسيمات البحث:

- ١- يجب أن تكون تقسيمات البحث وعناوينها متسلسلة تسلسلاً منطقياً.
- ٢- أن يتفرع كل عنوان من العنوان السابق عليه ويؤدي إلى العنوان التالي له.
- ٣- يجب أن يكون هنالك تنساق وتناغم بين عناوين التقسيمات الأصلية والفرعية.
- ٤- يجب أن تكون عناوين تقسيمات البحث مختصرة فلا يجوز استخدام عناوين طويلة ومفصلة بل يجب استخدام عبارات موجزة ودالة بوضوح على معناها.
- ٥- يجب أن يكون هنالك توازن بين التقسيمات المختلفة للبحث فلا يجوز أن يتوسع الباحث في قسم على حساب قسم آخر قدر الامكان.

حادي عشر- الدراسات السابقة

المقصود بالدراسات السابقة البحوث والدراسات التي تطرقت إلى موضوع البحث من قبل، وهنا لا يشترط ان تكون هذه الدراسات قد تناولت موضوع البحث بشكل كامل، فممكن أن تكون قد تناولت جزء من الموضوع، أو تطرقت إليه بشكل غير مباشر، وهنا يراعي الباحث عند كتابة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، كتابة ملخص عن موضوع الدراسة السابقة يشمل مسمى الدراسة والمشكلة التي عالجتها وهدفها والنتائج التي توصل اليها الباحث فيها، ثم (وهذا هو الأهم) ما هي الاضافة التي

سيضيفها الباحث في دراسته الجديدة؟. لأنه إذا لم يكن هناك اضافة فلا داعي لاعادة البحث في الموضوع.

ثاني عشر- المراجع

المبحث الخامس: مصادر البحث العلمي

مصادر البحث العلمي هي المادة العلمية التي لا يمكن كتابة البحث بدونها، فبعد قيام الباحث باختيار الموضوع ووضع الخطة المبدئية، عليه أن ينتقل إلى المرحلة التالية وهي (جمع المادة العلمية) اللازمة لكتابة البحث.

فمصادر البحث العلمي هي المراجع التي يستقي منها الباحث المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث. وينبغي على الباحث أن يطلع على مراجع شتى وفي أماكن كثيرة، وعليه أن ينقب ويبحث عما يفيد من هذه المراجع في موضوع بحثه.

ومراجع البحث ومصادر معلوماته متعددة، إلا أنها تتكاتف لتأدية وظيفة واحدة، وهي توفير المعلومات والبيانات للباحث. ويمكن حصر هذه المصادر بالآتي:

أولاً- المصادر المكتوبة

ثانياً- المصادر الإلكترونية

ثالثاً- المصادر الميدانية

المطلب الأول: المصادر المكتوبة

تمثل المكتبة المصدر الأهم والأساس للبحث العلمي، والاهتمام بالمكتبات والعاملين بها يمثل المدخل الطبيعي للاهتمام بالبحث العلمي، وعلم المكتبات أصبح علماً وتخصصاً مهماً تهتم بدراسة جوانبه المعاهد والجامعات في العالم.

واللجوء إلى المكتبة هو المصدر الأساسي للحصول على المعلومات والبيانات الخاصة لكل بحث علمي. وما الوسائل الأخرى في ذلك إلا وسائل مكملة للمكتبة.

ومن هذا المنطلق يجدر بكل طالب علم وباحث أن يحترم الكتاب والمكتبة ويتعلم كيفية التعامل معهما واحترامه.

وتتنوع المراجع المكتوبة التي يتم اللجوء إليها للبحث في مجال القانون، من مراجع قانونية أصلية ومراجع قانونية عامة، مراجع قانونية متخصصة، والرسائل العلمية، والمجلات والبحوث المحكمة، وموسوعات المعارف، والمعاجم.

أولاً- المراجع أو المصادر القانونية الأصلية

وهي أهم وأول المراجع التي يفترض على الباحث القانوني الرجوع إليها، مثل التشريعات على اختلاف أنواعها، أمثلتها: القانون الأساسي الفلسطيني، أو قانون الانتخابات، أو قانون الإجراءات الجزائية، أو نظام المجلس التشريعي، أو اللائحة التنفيذية الخاصة بموضوع معين.. وغيرها. كما يعد القرآن الكريم من المراجع الأصلية التي يلجأ إليها الباحث، كذلك السنة النبوية.

ثانياً- المراجع العامة

وهي المراجع العامة التي تتناول الأحكام والمبادئ الكلية لفروع القانون الذي تعرض له، دون الدخول في التفاصيل الفرعية أو التطبيقات الجزئية، وان تعرضت لذلك فيكون الأمر بإيجاز شديد.

ومن هذه المراجع الكتب التي تتناول النظريات العامة في فروع القانون المختلفة، مثل النظرية العامة في القانون الدستوري، أو النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني، وغيرها.

ثالثاً- المراجع المتخصصة

وهي المراجع التي تتناول مسائل قانونية خاصة بالشرح والتحليل، فالمرجع المتخصص لا يعرض للأحكام العامة لأحد فروع القانون، كما هو الحال في المرجع العام، بل يقتصر على مسألة واحدة من مسائل أو نقطة واحدة من نقاطه، فيدرسها دراسة معمقة، مثال ذلك الكتاب الذي يتناول المسؤولية الجنائية للطبيب، أو طبيعة الاستجواب في دستور معين، أو موضوع حق المؤلف، أو عيوب الاختصاص في القرار الإداري وغير ذلك من الموضوعات الخاصة.

رابعاً- الرسائل العلمية

وهي رسائل الماجستير والدكتوراه، وهي عبارة عن أبحاث متخصصة تتناول مسائل قانونية خاصة تدرسها دراسة معمقة ومفصلة، شأنها في ذلك شأن المراجع المتخصصة، وهي تقدم إلى كليات الحقوق أو الشريعة والقانون لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه، ويتم فيها مناقشة الطالب مناقشة عامة من قبل لجنة تضم مجموعة من الأساتذة المختصين في موضوع الرسالة العلمية.

خامساً- المجلات العلمية المحكمة أو الدوريات

وهي مطبوعات تصدر في أعداد متتابة، سنوية أو نصف سنوية أو فصلية أو شهرية، وتحتوي على مقالات وبحوث أساتذة القانون أو أحكام القضاء، وغير ذلك.

سادساً- الموسوعات

الموسوعة أو دائرة المعارف، وهي مطبوعة تتناول بالبحث والدراسة مختلف موضوعات المعرفة الإنسانية مرتبة هجائياً حسب الموضوعات.

سابعاً- المعاجم

تعد المعاجم من المراجع المهمة للباحثين في مجال القانون، حيث يجب على الباحث أن يكون على دراية تامة بالمعنى اللغوي لكل كلمة يكتبها، بل عليه أن يذكر المعنى اللغوي للمصطلحات الهامة التي يستخدمها في بحثه، وهذه المعاني توجد فيما يسمى عادة (المعاجم) وهي خاصة باللغة العربية وتسمى (القواميس) بخصوص اللغات الأجنبية.

المطلب الثاني: المصادر الالكترونية للمعلومات

أفرزت التكنولوجيا الحديثة العديد من الوسائل الالكترونية التي يستطيع الباحث من خلالها أن يحصل على ما يريد من معلومات في سهولة ويسر، ومن هذه الوسائل الانترنت.

المطلب الثالث: المصادر الميدانية للمعلومات

تمثل هذه المصادر في الاستبيان والمقابلة.

الفرع الأول: الاستبيان

هو أداة لجمع المعلومات من خلال استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تدور حول موضوع معين يتم وضعها وفق إطار علمي محدد، وتقدم إلى المستهدفين بها ليدونوا فيها إجاباتهم بأنفسهم. وعلى الرغم من أن الاستبانة كوسيلة للحصول على المعلومات غير مألوفة في الدراسات القانونية، فإنها يمكن أن تفيد في الدراسات السياسية الدستورية أو في الدراسات التي تتصل بإصدار التشريعات.

وهنالك مجموعة من القواعد التي يجب أن يلتزم بهما الباحث عند صياغة أسئلة الاستبيان.

- ١- أن تكون الأسئلة واضحة يسهل فهمها ولا تحتمل أكثر من إجابة.
- ٢- أن تكون الأسئلة بأسلوب مبسط، غير معقد يتفق مع المستوى الثقافي للفئة التي توجه إليهم.

- ٣- أن تكون الأسئلة قليلة ومنتقاة، بحيث تشمل كافة جوانب الموضوع محل الاستبيان، لان كثرة الأسئلة قد تصيب الأشخاص المستجوبين بالملل مما قد يدفعهم إلى العزوف عن الإجابة.
- ٤- أن تكون الأسئلة منصبة على موضوع الاستبيان فعلاً، فلا تعرض للأمور الشخصية أو الأسرار الخاصة للشخص الذي توجه إليه، ولا تثير لديه انفعالات أو ردود فعل غير عادية تدفعه إلى إعطاء معلومات غير صادقة أو تجعله يحجم عن الإجابة على الأسئلة.
- ٥- أن تحدد في استمارة الاستبيان طريقة الإجابة على الأسئلة، وذلك بإرفاق تعليمات في هامش الاستمارة تبين كيفية الإجابة.
- ٦- أن يحدد الوقت الذي ينبغي فيه الانتهاء من الإجابة على الاستبيان ورده إلى صاحبه.
- ٧- يجب ترغيب من يوجه إليه الاستبيان في الرد على الأسئلة بطريقة شيقة، بأن يطبع على ورق جيد وأن يرفق به خطاب شكر على التعاون وسرعة الرد.

الفرع الثاني: المقابلة

المقابلة هي اتصال شخصي بين الباحث وشخص آخر أو أكثر له صلة مباشرة وقوية بموضوع البحث بهدف الحصول على معلومات وبيانات تتعلق بهذا الموضوع.

ويتم اللجوء للمقابلة كثيراً في مجال الدراسات القانونية، حيث يحرص الباحث على أن يجري مقابلة شخصية مع مختصين في المجال القانوني محل البحث، مثل النائب العام، أو قضاة المحكمة الدستورية، أو عضو المجلس التشريعي، أو أساتذة القانون المتخصصين في الموضوع الذي يدور حوله البحث، والمقابلة تحتاج إلى شخص لديه القدرة على التحاور مع الآخرين ولديه القدرة على التعبير عن أفكاره في أسئلة موجزة وبسيطة.

وليس بالضرورة أن تتم المقابلة باللقاء الشخصي بين الباحث وذوي الاختصاص بل يمكن أن تتم من خلال الوسائل المختلفة الأخرى كالهاتف أو شبكة الانترنت أو شبكات الاتصال التلفازية عن بعد.

ولكن يجب على الباحث أن يكون مستعداً قبل إجراء المقابلة، فعليه أن يحضر الأسئلة التي يود طرحها على الشخص المراد مقابلته، وان يستأذن هذا الشخص وأن يتفق معه على مكان وزمان المقابلة.

ويجب على الباحث أن يكون لبقاً ومهذباً في طرح الأسئلة، وان يستخدم ألفاظاً واضحة ومحددة، كما يجب عليه أن يبدأ بالأسئلة المحايدة التي لا تثير انفعالات لدى الشخص الذي تتم معه المكالمة. كما يجب على الباحث أن يعطي الشخص الذي تتم مقابلته الوقت الكافي لكي يجيب على السؤال الذي يطرحه عليه، مع الإصغاء جيداً لكل ما يقول، وعدم اظهار الانشغال بأي شئ آخر. ويفضل أن يقوم الباحث بتزويد الشخص المراد مقابلته بالاسئلة قبل مدة كافية حتى يستطيع تحضير الاجابات بشكل علمي مدروس.

المبحث السادس: تدوين المعلومات والبيانات

تمثل هذه المرحلة حلقة أساسية ومهمة في عمل الباحث، ذلك أن من المستحيل على الباحث أن يتذكر كل ما يقرأه لذلك لا بد له من تدوين المعلومات التي تخص البحث، والتدوين هو نقل للمعلومات والبيانات التي تتعلق بموضوع البحث من مصادرها الأصلية بطريقة معينة وبإشارات خاصة لكي يستطيع الباحث أن يرجع إليها كلما احتاج إلى ذلك بسهولة ويسر. ومن اشهر طرق التدوين هي:

أولاً- نظام البطاقات

تعد طريقة البطاقات من أقدم طرق التدوين حيث يقوم الباحث بإعداد مجموعة من البطاقات ذات الورق المقوى ويخصص عدداً من هذه البطاقات لكل مطلب أو مبحث أو فصل على حسب الخطة التي وضعها لهذا البحث. ويذكر الباحث على كل بطاقة اسم المؤلف وعنوان الكتاب والدولة والناشر وسنة النشر ورقم الصفحة التي أخذت منها البيانات.

وموضوع المطلب أو المبحث أو الفصل الذي تتعلق به هذه المعلومات، وهذا الأمر يجعل الباحث في غنى عن الرجوع إلى المرجع الأصلي وإنما يكفيه الرجوع إلى البطاقة.

ثانياً- التدوين عن طريق الملفات

يقوم الباحث وفقاً لهذه الطريقة بإعداد مجموعة من الملفات الورقية، ويخصص ملفاً لكل مطلب أو مبحث أو فصل في البحث، ويكتب عنوانه على غلاف الملف، ثم يقوم بتدوين كل المعلومات المتصلة بهذا المطلب أو المبحث أو الفصل في الملف الخاص به، ويرتب هذه الملفات على حسب خطة البحث.

ثالثاً- نظام التصوير الضوئي Photocopy

وفقاً لهذه الطريقة يقوم الباحث بتحديد الصفحات التي تتعلق ببحثه في الكتاب الذي يتوصل إليه ويأخذ صورة ضوئية لهذه الصفحات، ويكتب أعلى هذه الصورة بيانات الكتاب الذي صورت هذه الصفحات منه، وكذلك عنوان المطلب أو المبحث أو الفصل داخل البحث، ثم يحتفظ بهذه الصورة لحين الإطلاع عليها مرة أخرى عند كتابته للبحث.

رابعاً- التدوين عن طريق الكمبيوتر

وهذه تعد أحدث الطرق في تدوين المعلومات والبيانات، حيث يقوم الباحث بعمل ملفات داخل الكمبيوتر الخاص به، باستخدام برنامج خاص بذلك وتدوين في هذه الملفات المعلومات التي يتوصل إليها، مع تخصيص ملف خاص لكل مطلب أو مبحث أو فصل في البحث ثم يحتفظ بهذه الملفات في ذاكرة الكمبيوتر أو على ديسكات لحين الرجوع إليها فيما بعد.

المبحث السابع : أصول وقواعد الكتابة القانونية الصحيحة

المطلب الأول: قواعد قبل البدء في كتابة البحث القانوني

بعد المرحلة الطويلة التي يقطعها الباحث في جمع المعلومات وتدوينها وقبل أن يبدأ في كتابة البحث فإنه يجب على الباحث إتباع القواعد الآتية:

١- يجب على الباحث القراءة المعمقة لموضوع البحث: وذلك من خلال ما قام بجمعه من مراجع ومعلومات.

٢- التأمل في المادة العلمية التي قام بقراءتها الباحث: حيث تؤدي مرحلة التأمل في المادة العلمية وقبل الدخول في مرحلة الكتابة إلى تمكين الباحث من الإبداع والتطور سواء في تناول موضوعات البحث أو في اختيار العناوين الفرعية وهو ما يؤدي إلى تميز البحث.

٣- ضرورة مراجعة موقف المشرع والفقهاء والقضاء في المسألة محل البحث: حتى يتمكن الباحث من البدء في الكتابة بشكل صحيح فلا بد له من القيام بالبحث في مدى دقة تنظيم المشرع لهذه المسألة موضوع البحث، هل سها المشرع عن تنظيمها أو ثمة خلل أو قصور في التنظيم التشريعي لهذه المسألة. ثم لا بد على الباحث من معرفة موقف الفقهاء القانونيين من تنظيم المشرع لهذه المسألة موضوع البحث وكذلك لا بد له من معرفة إذا كان هناك موقف للقضاء من تنظيم المسألة موضوع البحث. كما يفضل دائماً تبيان موقف الشريعة الإسلامية من موضوع البحث.

المطلب الثاني: قواعد أثناء مرحلة الكتابة

يجب على الباحث أثناء البدء في الكتابة اتباع مجموعة من القواعد وهي تتصل بعدة موضوعات سواء بأسلوب البحث، أو قواعد اللغة، أو بتوظيف المصطلحات أو تتعلق بأخلاقيات البحث.

الفرع الاول: أسلوب البحث

لكل باحث أسلوبه الخاص بالبحث يميزه عن غيره، ويجب على الباحث أن يستخدم المفردات السهلة والعبارات البسيطة في كتابة البحث، لان ذلك يؤدي إلى سهولة فهم القراء لبحثه، فعليه أن يعتمد جمل بسيطة وقصيرة وسهلة، كما يجب على الباحث أن يتعد عن الكلمات غير المألوفة في محيط البحث.

وكذلك يجب عليه الابتعاد عن الإسهاب وتكرار الأفكار، وأن يعمل على ترابط أجزاء البحث بحيث تسلم كل فقرة للفقرة التي تليها وكل فرع للفرع الذي يليه وهكذا.

كيف تجعل أسلوبك مناسباً؟

نعني بالانسيابية حركة الجمل والكلمات على نحو متتابع متلاحق دون تحذلق أو تباطؤ. ولا خلاف في أن الأسلوب المناسب هو أحد أهم عنصرين من عناصر نجاح الكاتب، أما العنصر الثاني فهو عمق الفكر. ولكن المشكلة تنشأ عند عدد من أصحاب الفكر العميق الذين يفتقدون إلى الأسلوب السلس أو المناسب. ويمكن لهؤلاء أن يخطو خطوات حقيقية نحو الأسلوب السلس إذا إلتزموا الشروط الآتية:

أولاً- تجنب الجمل الطويلة أكثر من اللازم: فالجمل الطويلة عسيرة الفهم وتتطلب من القارئ مزيداً من التركيز قد يجعله يشعر بالملل.

ثانياً- الاقلال قدر الإمكان من الجمل المشتملة على عناصر كثيرة: أي بمعنى الالتزام بالجمل التامة المكثفة المختزلة.

ثالثاً- أن تكون المسافة بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل قصيرة: فالجمل التي تطول المسافات بين أجزائها الرئيسية تكون صعبة الفهم وأبعث على السأم.

رابعاً- تحاشي الاستخدام المفرط للأفعال المبنية للمجهول: فكثرتها تجعل المعاني غير مباشرة. على العكس من ذلك الأفعال المبنية للمعلوم، فإنها تقدم للقارئ الأفكار والمعاني بأسلوب مباشر ومحدد.

خامساً- حذف الكلمات غير الضرورية: ومقياس الضرورة أن يؤدي حذف الكلمة إلى إحلال بالمعنى، بمعنى آخر إذا حذفت كلمة ووجدت أن حذفها لا يخل بالمعنى فاعلم أنها كلمة غير ضرورية.

سادساً- حذف الجمل غير الضرورية: فالجمل غير الضرورية هي الجمل ذات الطابع الإنشائي التي لا تتصل بموضوع البحث بشكل مباشر، أو التي تحمل معان مكررة سبق التعبير عنها.

سابعاً- تجنب الجمل الاعتراضية الكثيرة: إذ أنها تشتت ذهن القارئ، وإذا كان ولا بد من جملة اعتراضية ما، فينبغي أن تكون قصيرة.

ثامناً- حسن استخدام الفقرات وتوظيفها: والفقرة هي عبارة عن مجموعة من الجمل التي تدور حول فكرة واحدة ذات كيان مستقل ومتكامل، ويجب أن تكون ذات علاقة وثيقة بما قبلها وبعدها من فقرات.

تاسعاً- اعرف من تخاطب بكتاباتك:

إن تحديد نوعية الذين تتوجه إليهم بكتاباتك (دراسة، تقرير، مقال، بيان..الخ) له أكبر الأهمية في تحديد أسلوب التعبير وطريقة العرض اللتين تتبعهما في أثناء ممارسة فعل الكتابة. إذن فتعيين الجمهور أمر يسبق مرحلة الكتابة.

عاشرأ- الاهتمام في المقدمة والخاتمة:

إن أهم الانطباعات التي تترك أثراً في ذهن القارئ تتمثل في انطباعين إثنين هما: الانطباع الأول والانطباع الأخير. وهذه سنة من سنن العقل البشري لا بد أن ينتبه إليها الكاتب أو الباحث، الأمر الذي يستلزم منه إعطاء أهمية قصوى للمقدمة والخاتمة.

الفرع الثاني: الالتزام بقواعد اللغة العربية

على الباحث أن يلتزم عند كتابة البحث بقواعد اللغة العربية من حيث الآتي:

أولاً- علامات الوقف والترقيم

علامات الوقف والترقيم هي مجموعة من الرموز والعلامات التي تعد جزءاً أساسياً من فن الكتابة، فهي تساعد على بيان العلاقات المنطقية بين أجزاء الجملة من ناحية، وبين عدد من الجمل من ناحية أخرى، إذ تقوم بدور المحطات، في قراءة النص فتسهل قراءته وفهمه، من خلال دورها البارز في المساهمة في ترتيب الأفكار، ومنع اختلاطها وتزاحمها، وبالتالي سد الطريق أما الفهم الخاطئ لها.

أضف إلى هذا تعوض إلى حد ما غياب انفعالات الكاتب الصوتية، أو الحركية، أو التعبيرية التي تظهر على وجهه في أثناء الكتابة، فنحن لم نره أو نسمعه وهو يكتب، وهي تعوضنا بدرجة معينة عن هذا الغياب، بما تقترحه علينا من ضرورة إجراء تعديلات محددة في الإلقاء أو في الإيقاع.

وتوجد قواعد محددة تخضع لها عملية استخدام علامات الوقف والترقيم، ومع ذلك فقد جرت العادة على عدم صرامة هذه القوانين إذ تركت مجالاً لوجود بعض الاختلافات اليسيرة بين الكتاب في استعمالها، فبعضهم يقتصد فيها، وآخرون يفرطون. وخير الأمور الالتزام التام بها.

أ. النقطة (.):

توضع في نهاية الجملة، بعد تمام معناها، بحيث تكون الجملة التي بعدها مفتوحة لمعنى جديد. كما توضع في نهاية الفقرة، ونهاية القول.

ب. النقطتان الفوقيتان (:):

١- توضعان بعد القول وقبل المقول، مثل: قال عمر بن الخطاب: "من سلك مسالك التهم اتهم".

٢- توضعان أيضاً قبل تعداد الأمثلة، وكما تلاحظ فإننا فيما سبق كلما قلنا: "مثل" أتبعناها بنقطتين.

٣- توضعان بعد العناوين الجانبية. وكذلك توضعان بعد أي لفظ نريد تعريفه.

ج. علامة التعجب (!):

قد يظن البعض أن هذه العلامة (!) تستخدم في حالة التعجب فقط، والواقع أن حالات استخدامها واسعة النطاق، حيث تشمل كل ما يدل على التأثير العقلي أو العاطفي، فتستخدم في العبارات التي فيها

معنى الحزن، والفرح، والاستغاثة، والدهشة، وما إلى ذلك. وقد تجتمع مع علامة الاستفهام إذا كان السؤال يشتمل على معنى يفيد التعجب. مثل: هل فعلاً تم الانقلاب على الرئيس مرسي!؟

د. علامة الحذف (...):

١- توضع مكان الكلام المحذوف، ففي أحيان كثيرة نريد اقتباس نص من كتاب ما مع حذف كلمات في أثناءه لا نهمنا، هنا يجب أن نضع النقاط الثلاث المتتابعة، لننبه القارئ إلى وجود حذف. وهذا من مقتضيات الأمانة العلمية.

٢- نضعها مكان الأقوال التي تخدش الحياء، مثل: لقد وصفه بأحط الصفات قائلاً: يا ...

٣- توضع في نهاية جملة قطعت عمداً لسبب من الأسباب، مثل: لو لم يجتهد في تحصيل العلم، لكان

....

هـ. علامة التنصيص (" "):

نضع بينها كل ما نقله بالنص من أقوال الآخرين، مثل: قول الامام الشافعي رحمه الله: "من تعلم القرآن عظمت قيمته، ومن نظر في الفقه نبل قدره، ومن كتب الحديث قويت حجته، ومن نظر في اللغة رق طبعه، ومن نظر في الحساب جزل رأيه، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه".

و. القوسان ():

نضع القوسين للتوضيح أو التفسير أو الضبط لكلمة أو عبارة في النص. مثل: العهد (الاتفاقية) الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. أو مثل: الكونجرس الامريكى (السلطة التشريعية).

ز. الشرطة (-):

توضع بعد العدد إذا كان عنواناً في أول السطر، مثل:

..... ١ -

أولاً -

وتوضع في أول السطر إذا كان الكلام حواراً بين اثنين، فتوضع شرطة كلما ابتدأ أحدهما حديثه. كما توضع بين ركني الجملة إذا طال شطرها الأول وتأخر الشطر التالي، فتوضع نهاية الشطر الأول.

ح. الشرطتان (- -):

توضع بينهما الجمل الاعترافية.

ط. الفصلة (،):

تستخدم لتفصل فصلاً ضعيفاً بين أجزاء الجملة الواحدة.

ي. الفصلة المنقوطة (؛):

تفصل بين جملتين تكون إحداهما مترتبة على الأخرى أو سبباً لها.

مثال: طلبة الماجستير في القانون العام مميزين في العلم الشرعي؛ نظراً لانهم يحملون شهادة البكالوريوس في الشريعة والقانون.

ثانياً- سلامة قواعد اللغة والإملاء

على الباحث أن يراجع باستمرار قواعد اللغة ويطبقها باستمرار، لان عدم التزام الباحث بقواعد وسلامة الإملاء يشكل عيباً قد يلحق الضرر بالبحث وجودته، وان استعانة الباحثين بالمتخصصين في اللغة العربية لا يعني إهماله لهذه القواعد والاعتناء بها.

المطلب الثالث: قواعد توثيق البحث

الباحث لا يمكنه أن يستغني عن المراجع والمصادر التي يستقي منها معلوماته وبياناته، ومن مقتضيات الأمانة العلمية أن يوثق الباحث هذه المعلومات والبيانات التي يأخذها من الغير. والتوثيق يشمل: التوثيق بالهامش، والتوثيق بقائمة المراجع.

الفرع الأول: التوثيق بالهامش

الهامش هو ذلك الجزء الذي يترك في أسفل الصفحة، ويفصل بينه وبين المتن خط أفقي يمتد إلى ثلث الصفحة تقريباً. ويستخدم الهامش للإشارة إلى المراجع والمصادر التي اخذ عنها الباحث، كما انه يستخدم في معالجة بعض المسائل الفرعية التي تتصل بموضوع البحث وليس لها مكان في المتن، مثال ذلك الإشارة إلى نص قانون أو شرح معنى مصطلح معين أو التعريف بمسألة ورد ذكرها في المتن، كما يستخدم الهامش في إثبات بعض النصوص التي اقتبسها الباحث من لغة أجنبية، كما يستخدم الباحث الهامش للإحالة إلى موضوعات سبق أن ناقشها الباحث في بحثه في مواقع أخرى، أو موضوعات سوف يدرسها فيما بعد.

كيف تنظم الهامش؟

هنالك عدة طرق يستخدمها الباحثين في تنظيم هوامش البحث منها:

أولاً- الإشارة إلى الهامش وفقاً لترتيب مسلسل مستقل في كل صفحة على حدة

وهذه من أكثر الطرق شيوعاً وتطبيقاً في الواقع، حيث يستقل ترقيم كل صفحة من صفحات البحث بأرقام خاصة بها، فإذا انتهت يبدأ الباحث في الصفحة التالية بترقيم جديد ومستقل مرة أخرى، وهكذا.

ثانياً- الإشارة إلى الهامش وفقاً لترقيم تنابعي جزئي

حيث يقوم الباحث وفقاً لهذه الطريقة بتريقيم الهوامش لكل فصل أو باب على حدة، حيث يبدأ التريقيم من الهامش الأول في أول صفحة في الفصل أو الباب إلى نهاية الفصل أو الباب. ويتم بعد ذلك إما وضع هوامش كل صفحة أسفلها، أو يتم تجميع الهوامش ووصفها في نهاية الفصل أو الباب.

ثالثاً- الإشارة إلى الهوامش وفقاً لترقيم تنابعي كلي

حيث يقوم الباحث بتريقيم الهوامش بشكل تنابعي منذ بداية البحث حتى نهايته، ويتم وضع الهوامش إما أسفل كل صفحة، أو تجميعها جميعاً ووضعها في نهاية البحث.

رابعاً- شكل الهامش

يوضع الهامش كما بينا أسفل الصفحة، ويفصل بينه وبين المتن في البحث خط أفقي يمتد حتى ثلث الصفحة تقريباً.

وتتحد المدارس القانونية في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في طريقة توثيق الهامش حيث يبدأ الهامش بإسم المؤلف الذي يبدأ بإسم العائلة، وتتبع بعض الدراسات العربية ذلك؛ وبعضها تبدأ بالاسم الأول للمؤلف وهو الأقرب إلى اللغة العربية.

ويتم الإشارة إلى المرجع في الهامش لأول مرة كالاتي: اسم المؤلف + عنوان الكتاب أو البحث بخط غامق أو وضع خط تحت عنوان الكتاب أو البحث أو كتابة العنوان بخط مائل (استخدام أي من هذه الطرق في تمييز العنوان هو صحيح) + مكان النشر+ دار النشر+ رقم الطبعة + سنة النشر + رقم الصفحة. ويفصل بين كل معلومة وأخرى دائماً بفاصلة.

مثال: سليمان، الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي دراسة مقارنة، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، ١٩٧٩، ص ٤٦٠.

في حالة تكرار الإشارة إلى نفس المرجع مرة أخرى مباشرة يذكر فقط: المرجع السابق، رقم الصفحة.

في حالة تكرار الإشارة إلى نفس المرجع مرة أخرى في صفحات لاحقة أو تم الرجوع إلى مرجع آخر بعده ثم عاد الباحث للرجوع إلى المرجع مرة ثانية يذكر: اسم المؤلف، المرجع السابق، رقم الصفحة.

مثال: سليمان، الطماوي، المرجع السابق، ص ٤٦١.

أما إذا كان للمؤلف أكثر من مرجع لدى الباحث يذكر: اسم المؤلف، جزء من اسم (عنوان) المرجع تمييزاً له عن المراجع الأخرى للمؤلف، رقم الصفحة.

في حالة وجود مؤلفان للمرجع يذكر أسمهما معاً، وفي حالة أكثر من مؤلف يذكر اسم المؤلف الأول الذي يظهر في الكتاب ويتبعها وآخرون، على أن يذكر أسماء المؤلفون كتفة في صفحة المراجع.

الفرع الثاني: التوثيق في قائمة المراجع

يتم التوثيق في قائمة المراجع في نهاية البحث، وترتب قائمة المراجع حسب الحروف الأبجدية للمؤلفين. وفي اللغة غير العربية يبدأ اسم المؤلف باسم العائلة كما في حالة التوثيق في الهوامش، وتتبع بعض الدراسات العربية ذلك وهي الطريقة المعتمدة لدى دول الخليج العربي ودول المغرب العربي وكثير من الجامعات الاردنية، وتكون الإشارة إلى المراجع كالاتي: إسم العائلة، الاسم الشخصي. (سنة النشر). إسم الكتاب بخط غامق، مكان النشر: دار النشر، رقم الطبعة.

مثال: البناء، محمود عاطف. (١٩٨٠). **النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية**، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.

أما في مصر وعدد من الجامعات العربية فان كتابة المراجع تبدأ بالاسم الأول للمؤلف على اعتبار أنه الأقرب إلى اللغة العربية.

وتختلف طريقة التوثيق في قائمة المراجع عن طريقة التوثيق في الهوامش حيث ينتهي اسم المؤلف وعائلته بنقطة، ثم سنة النشر داخل قوسين، ثم نقطة، ثم عنوان الكتاب بخط غامق، ثم مكان النشر يليها نقطتين ثم دار النشر يليها فاصلة، ثم الطبعة إن وجدت.

مثال: محمود عاطف، البنا. (١٩٨٠). *النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية* القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.

إما إذا كان للبحث مراجع بلغة أجنبية فيجب أن تذكر بنفس اللغة سواء بالنسبة لأسماء المؤلفين أو عناوين المراجع ويتم تمييز عنوان المرجع بخط مائل أو غامق أو وضع خط تحت العنوان.

مثال ذلك:

Schwartz, B. (1955). *American constitutional law*. Westport: Greenwood Press.

أو

Schwartz, B. (1955). **American constitutional law**. Westport: Greenwood Press.

وفيما يلي توضيح لطريقة تقسيم صفحة المراجع في نهاية البحث متضمن كذلك طريقة الكتابة للمراجع المختلفة:

المراجع:

تتعدد الطرق التي يستخدمها الباحثين العرب في ترتيب صفحة المراجع نظرا لعدم وجود مدرسة عربية موحدة في هذا الشأن، وذلك بخلاف المدارس اللاتينية والانجلوسكسونية والأمريكية اللاتي تستخدمن طرقا موحدة في هذا الشأن، فمن الباحثين العرب من يفرق بين المصادر والمراجع، قاصدا بالمصادر المراجع الأصلية، ومنهم من يسميها جميعاً مراجع، ولكنه يفرق بين المراجع الأصلية والمراجع الثانوية، كما أن هناك اختلافا فيما بينهم في طريقة عرض المراجع، فالبعض يضع الدرجة العلمية لصاحب المرجع والبعض الآخر على غرار المدارس الأجنبية لا يضع الدرجات العلمية نظرا لتغيرها الدائم.

التقسيم والطريقة الآتية أحد النماذج المتبعة لدى العديد من الدول العربية:

أولاً- المراجع الأصلية

أ. القرآن الكريم

ب. تشريعات محلية

السلطة الوطنية الفلسطينية. القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، الوقائع الفلسطينية:

العدد الممتاز. ٢٠٠٣/٣/١٩.

السلطة الوطنية الفلسطينية. قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١، الوقائع

الفلسطينية: العدد الثامن والثلاثون. ٢٠٠١/٩/٥.

ت. قانون دولي

المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القانون الدولي
الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، نسخة منشورة على موقع المفوضية www.ohchr.org
٢٠٠٧-١٩٩٦. ١٧/٩/٢٠١٠.

ج. وثائق واتفاقيات سياسية

الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بتاريخ
١٩٩٥/٩/٢٨، الموقع في واشنطن، نسخة منشورة على موقع منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون
المفاوضات، www.nad-plo.org. ١٥/٤/٢٠٠٩.

د. دراسات وتقارير قانونية

باسم صبحي، بشناق. (٢٠٠٥). دور البرلمان والبرلمانيين في مواجهة الفساد، القدس: الائتلاف
من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، الطبعة الأولى.
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (١٩٩٥). دراسة نقدية لمشروع قانون الأحزاب السياسية
الفلسطيني لعام ١٩٩٥، غزة: منشورات المركز، سلسلة الدراسات.

هـ. مقابلات

مقابلة مع، مازن اسماعيل، هنية (وزير العدل الفلسطيني خلال المدة ٢٠١٢-٢٠١٣). غزة: ٢٠١٢/١٢/٦.

ثانيا- المراجع الثانوية

أ. كتب باللغة العربية

حسن سيد أحمد، إسماعيل. (١٩٧٨). النظام السياسي للولايات المتحدة وإنجلترا، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.

محمود عاطف، البنا. (١٩٨٠). النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.

ب. كتب أجنبية مترجمة إلى اللغة العربية

إلويتز لاري. (١٩٩٦) نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة، سعيد عوض جابر القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى.

ج. الرسائل الجامعية

حميد حنون خالد، الساعدي. (١٩٨١). الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة في النظام الرئاسي دراسة مقارنة مع الدستور العراقي، القاهرة: رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق.

د. بحوث ودراسات

كمال، أبو المجد. (١٩٦١). التاريخ الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة: بحث منشور في مجلة القانون والإقتصاد، جامعة القاهرة، العدد ٤.

هـ. بيانات صحفية

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بيان حول القرار الصادر عن المحكمة العليا بصفتها الدستورية بتاريخ ٥/١٢/٢٠٠٥، www.pchrgaza.org بيانات صحفية.

و. كتب باللغة الإنجليزية

Alder, J. (2007). *Constitutional and administrative law*. Wales: Palgrave Macmillan.

Allanr. Brewer -Carias. (1989). *Judicial review in comparative law*. New York: Cambridge University Press.

Bellamy, R. (2005). *The rule of law and the separation of powers*. England: Dartmouth Publishing Company.

Bradley, A. W., Bates, T. S., & Himsworth, C. M. (1986). *Constitutional and administrative law*. London: Longman.

المطلب الثالث: الإخراج النهائي للبحث

يكون التنظيم النهائي للبحث وفقاً للآتي:

١- صفحة العنوان:

حيث يجب أن يعبر العنوان عن مضمون البحث، كما بينا سابقاً كما تشمل هذه الصفحة اسم الباحث والدرجة العلمية المتقدم إليها، واسم الكلية أو المعهد أو الجامعة، التي سوف تمنح الدرجة العلمية وكذلك بالنسبة للرسائل الجامعية لجنة الحكم على الرسالة وتاريخ المناقشة. إما في حالة كون البحث لا يقدم لنيل درجة علمية، فإنه يشتمل إضافة إلى العنوان، اسم المؤلف، سنة النشر، رقم الطبعة ودار النشر.

٢- صفحة الشكر والتقدير:

عادة ما يذكر الباحث الأشخاص الذين مدوا له يد العون والمساعدة أثناء رحلة البحث، ولكن يجب أن يكون ذلك ضمن الحدود المعقولة غير المبالغ فيها.

٣- الإهداء:

جرت العادة لبعض الباحثين قيامهم بإهداء أبحاثهم لبعض الأشخاص تقديراً لهم واعتزازاً بدورهم في حياة الباحث كوالدين أو الأبناء أو الزوجة وغيرهم.

٤- محتوى الرسالة أو البحث:

وتمثل هذه صفحات البحث سواء المتمثلة بالمتن أو الهوامش وسبق وان بينا كيفية ورود هذه المعلومات في المتن والهوامش.

٥- الخاتمة:

تأتي الخاتمة في نهاية البحث وفيها يخلص الباحث إلى النتائج التي توصل إليها في بحثه، والتوصيات التي يرى ضرورة الأخذ بها. ويجب أن يراعي الباحث من عرضه لنتائج البحث وتوصياته أن تكون قابلة للتطبيق أي أن تراعي فروض الواقع فغاية أي بحث علمي نفع المجتمع، ولا قيمة لبحوث تظل منفصلة عن واقعها العملي ولا تهتم بإصلاحه والإضافة إليه.

والخاتمة هي درة البحث ويجب أن تتضمن توصياته ونتائجه لذلك فان كتابة المقدمة والخاتمة لا يتم إلا بعد نهاية البحث، لذلك يجب على الباحث أن يؤخر كتابتهما حتى ينتهي من كتابة جميع أجزاء البحث.

٦- الملاحق (اللاحق):

قد يرى الباحث أن يلحق ببحثه مجموعة من الملاحق التي تتضمن نصوصاً وبيانات ذات صلة وثيقة ببحثه، مثال ذلك نصوص الاتفاقيات الدولية، أو نماذج العقود الدولية، أو وثائق أجنبية. ويجب أن تكون هذه الملاحق صعبة المنال على القارئ، ولا يمكن الوصول إليها بسهولة، فلا يجوز مثلاً وضع نصوص قانون محلي كملحق.

٧- قائمة المراجع:

وتشمل هذه القائمة المراجع التي رجع إليها الباحث في بحثه. ويجب أن تعبر هذه القائمة بدقة عن المراجع التي رجع إليها الباحث في بحثه.

٨- الفهرس:

يشار في الفهرس إلى عناوين الموضوعات التي يحتويها البحث وفقاً للخطة الواردة في البحث مضافاً إليها العناوين الفرعية الأساسية في البحث (عنوان الفصل ولغاية عنوان الفرع على أقل تقدير) مع الإشارة إلى رقم الصفحة لكل عنوان من العناوين الواردة في الفهرس.

مراجع الدليل:

أولاً- المراجع العربية

أ. الكتب

- عليان ربحي، غنيم. (٢٠٠٠). *مناهج وأساليب البحث العلمي*، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- محمد زيان، عمر. (٢٠٠٢). *البحث العلمي، مناهجه وتقنياته*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عودة أحمد، ملكاوي. (١٩٩٢) *أساسيات البحث العلمي*، اربد: مكتبة الكتاني.
- جامعة القدس المفتوحة. (٢٠٠٨). *مناهج البحث العلمي*، عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- محمد، شفيق. (٢٠١١). *البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية*، عمان: المكتب الجامعي الحديث.
- ردينة يوسف، عثمان. (٢٠٠٥). *أساليب البحث العلمي في مجال العلوم الانسانية*، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- صالح ابراهيم، المتبوتي. (٢٠١١). *أصول البحث العلمي القانوني*، البحرين: كلية الحقوق، مجلة الفقه والقانون.
- عبد الرحمن، بدوي. (١٩٧٧). *أصول البحث العلمي*، الكويت: وكالة المطبوعات.
- عبدالله محمد، الشريف. (١٩٩٦). *مناهج البحث العلمي، دليل الطالب في كتابة الابحاث والرسائل العلمية*، ليبيا: مكتبة الشعاع للنشر.
- محمد، عبيدات، ومحمد، أبو نصار. (٢٠٠٦) *منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات*، عمان: (د.د).

رجاء وحيد، دويدري. (٢٠٠٠). البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، بيروت: دار الفكر المعاصر.

جون، ديكنسون. (١٩٨٧). العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونيسكو، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.

ب. أدلة اعداد رسائل الماجستير والدكتوراة لدى الجامعات العربية

جامعة بيرزيت، كلية الحقوق. (د.ت). خطوات إعداد البحث القانوني وتوثيق المصادر.

الجامعة الأردنية. (د.ت) مواصفات كتابة الرسائل الجامعية، عمان: نسخة الكترونية على موقع الجامعة، الدراسات العليا.

الجامعة الهاشمية، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا. (٢٠٠٩-٢٠١٠). مواصفات الرسائل الجامعية الماجستير والدكتوراة، نسخة الكترونية على موقع الجامعة.

جامعة الملك سعود. (٢٠٠٥). دليل كتابة خطة البحث لرسائل الماجستير والدكتوراة، نسخة الكترونية على موقع الجامعة.

ثانياً- المراجع الأجنبية